في جديدة الفضل تسليم المازوت يحتاج إلى ملكية أو عقد الإيجار!

القنيطرة- الوطن

استجابة لما نشرته «الوطن» حول تدني نسب توزيع مادة مازوت التدفئة في تجمعات أبناء القنيطرة على أرض محافظة ريف دمشق، كلف محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر عضو المكتب التنفيذي المختص بالوقوف على الواقع وزيارة التجمعات السكانية.

بدوره بيّن عضو المكتب التنفيذي محمد الجبر أنه تقررت زيادة الكميات المخصصة لمادة التدفئة وبمعدل ٢٥-٢٦ ألف لتر يومياً لأبناء تجمع الفضل وتم تخصيص صهريجين سعة كل صهريج ٦٥٠٠ لتر لتوزيع المادة على أحياء التجمع، إضافة إلى البيع المباشر من خزان المحروقات الواقع ضمن التجمع للعائلات الراغبة في ذلك والتي تبلغ نحو ١٢٥ عائلة بواقع ١٠٠ لتر لكل عائلة.

وأشار الجبر إلى أن محافظ القنيطرة خاطب وزارة النفط بأكثر من كتاب لزيادة مخصصات مازوت التدفئة لتجمعات النازحين في ريف دمشق بغية تأمين المادة لجميع الأسر، كما تمت مخاطبة محافظة ريف دمشق لتأمين احتياج أبناء القنيطرة في التجمعات الواقعة على أرض محافظتهم والتي لا يوجد فيها وحدات إدارية ومساواتهم مع أبناء ريف دمشق.

بدوره رئيس بلدية تجمع جديدة عرطوز الفضل عمار العلي أكد لـ«الوطن» زيادة الكميات المخصصة للتدفئة، وتم تخصيص أربعة طلبات من أصل الطلبات التسعة الواردة لخزان المازوت في التجمع، ما أدى إلى زيادة الكمية لنحو ٢٥-٢٦ ألف لتر يومياً وحصول نحو ٢٥٠-٣٠٠ عائلة على المادة إما عبر الصهاريج أو من الخزان مباشرة وذلك بموجب وصل نظامي بعد إبراز الملكية أو عقد الإيجار والبطاقة العائلية، لافتاً إلى أن النسبة ارتفعت من ١٤,٨ إلى ٣٣ بالمئة كما زاد عدد المستفيدين من ٢٢١٦ إلى ٥٠٠٠ عائلة من أصل ١٥ ألف عائلة في التجمع، منوها بأن جميع عائلات الشهداء قد حصلوا على مخصصاتهم من الدفعة الأولى والبالغة ٢٠٠ لتر لكل عائلة.

يذكر أن وزارة النفط قد قامت بتجميد فرع المحروقات في القنيطرة لحين توافر مقومات الفرع.

إعادة تأهيل مقر مديرية الإحصاء وإنشاء محطة

عفوف لـ«الوطن»: لا حل لأزمة المواصلات إلا بالسماح للقطاع الخاص بالاستيراد

حمص - نبال إبراهيم

أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل والمواصلات والبلديات في مجلس محافظة حمص محمد عفوف لـ«الوطن» أن المكتب التنفيذي وافق خلال جلسته على إعادة تأهيل مقر مديرية الإحصاء بمحافظة حمص بكلفة مالية ٩ ملايين ليرة سورية وبمدة تنفيذ ٦٠ يوماً وتنفيذ مشروع طرق في قرية الزارة بقمة مالية تقديرية بنحو ١٠ ملايين ليرة سورية وبمدة عقدية ٦٠ يوماً كما تمت المصادقة على صيانة وإصلاح طرق في قرية أم العمد بقيمة تقديرية بلغت ٤,٩ ملايين ليرة سورية وبمدة عقدية ٣٠ يوماً وتعبيد وتزفيت طرقات في مدينة القبو بقيمة مالية إجمالية ٥,٩ ملايين ليرة سورية.

كما صدق المجلس على إعادة تأهيل مقر مديرية الإحصاء بالمحافظة وإنشاء محطة معالجة لمياه الصرف الصحي لمشفى المخرم بريف حمص الشرقي وتنفيذ عدة مشاريع خدمية وصيانة وإصلاح طرقات بقيمة مالية إجمالية بلغت ١٦٠ مليون ليرة سورية.

ووافق المكتب على تأسيس جمعية فيروزة للعمل الخيري وترخيص مسبح شعبي على العقار ٢٠٣ مناطق عقارية كفر عبدة ضمن حرم المخطط التنظيمي لقرية الغسانية بريف حمص الجنوبي الغربي وتشغيل المكتب المركزي في بلدة الرقاما بقيمة مالية إجمالية ٢١ مليون ليرة سورية بمدة تنفيذ ٨ أشهر وتوريد جهاز إيكو مع بروب لمديرية التربية بحمص بقيمة مالية ٧ ملايين ليرة سورية، كما صدق على إنشاء محطة معالجة لمياه الصرف الصحي لمشفى المخرم الوطني بمدينة المخرم في ريف حمص الشرقي بقيمة مالية إجمالية ٦٩ مليون ليرة سورية وبمدة عقدية تنفيذية ٦ أشهر وتوريد مجبول إسفلتي لزوم عمل ورشات مديرية الخدمات الفنية بمبلغ ٥ ملايين ليرة سورية إضافة لمشروع صرف صحي في مجال عمل بلدة نعرة بقيمة ١٠ ملايين ليرة سورية وتعبيد وتزفيت طرق في بلدة السنكري بقيمة مالية إجمالية ٢٤ مليون ليرة سورية وبمدة تنفيذ زمنية ٥٠ يوماً لكل من المشروعين.

وأشار عفوف إلى أنه لا حل جذرياً لمشكلة المواصلات وخاصة بالريف إلا بالاعتماد على شركات القطاع العام من خلال رفد المحافظة بعدد كاف من الباصات وحافلات النقل العام أو السماح للقطاع الخاص باستيراد الحافلات لتغطية العجز الموجود في قلة عدد السيارات وسرافيس النقل العام وخاصة في الريف التي لم تعد كافية نتيجة لازدياد عدد السكان وانخفاض عدد الحافلات لعدم السماح باستيرادها.

مضيفاً بأنه يتم العمل ضمن الإمكانيات المتاحة على تخديم معظم أحياء مدينة حمص الآمنة حيث تم تخديم أحياء الأبراج والمروحيات والسكن الشبابي ونادي الفروسية بعدد جديد من الباصات وإحداث حلقة مغلقة لباصات شركة النور لتخديم أحياء وادي الذهب وشارع الأهرام وشارع الحضارة باتجاه دوار الرئيس والجامعة.

مقاولون يشترون المازوت بأسعار «السوداء».. والاتحاد التعاوني السكني يعاني!

تقرير حكومي: شركات المقاولات «تهاجر»

فادي بك الشريف

كشف تقرير لرئاسة الحكومة حصلت «الوطن» على نسخة منه، عن وجود هجرة عدد كبير من شركات المقاولات وتوجهها نحو الخارج بسبب عدم توافر جبهات العمل اللازمة لها وخاصة تلك المصنفة في الدرجة الممتازة.

وأعاد التقرير ذلك بشكل رئيس إلى القرار الحكومي القاضي بمنح المشاريع التي تتجاوز تكلفتها ٥٠٠ مليون ل.س لشركات القطاع العام، مشيراً إلى اضطرار بعض المقاولين لشراء مادة المازوت اللازمة لأعمالهم التي يقومون بها لمصلحة جهات القطاع العام بأسعار مرتفعة تزيد على السعر الرسمي، مع ضرورة حل الإشكالية المتعلقة بفرض ضرائب على فرق الأسعار الذي يمنح للمقاول وخاصة أن ما يدفع له أحياناً تجاوز الالتزامات المترتبة عليه من تأمينات وضرائب، ناهيك عن ضرورة إعادة تصنيف شركات المقاولات التابعة للنقابة وفق أسس مدروسة لإطلاق عملية منح المشاريع مع بداية العام القادم على أسس المنافسة وتكافؤ الفرص، وفسخ عقود المشاريع المتوقفة لكونها في مناطق ساخنة، وقفاً للخسائر التي يتكبدها المقاول وخاصة المتعلقة منها بدفع عمولات كفالاتها.

وعن إستراتيجية عمل نقابة المهندسين للمرحلة القادمة، فتتركز على رفع المستوى العلمي للمهندس من خلال وضع برنامج وطني للمؤتمرات والندوات في مواضيع متنوعة ومختلفة وتوقيع عدد من مذكرات التفاهم في مجال تبادل الخبرات العلمية مع عدد من الدول الصديقة مع التركيز على موضوع المكاتب الاستشارية وحصولها على الخبرات اللازمة من خلال المشاركة في مشاريع القطاع العام ورفع مستوى المنتج الهندسي واستخدام التقنيات الحديثة التي تخفف من الكلف وتختصر وقت الإنجاز.

إضافة إلى استثمار أموال النقابة في مشاريع تحقيق عائدية جيدة لخزانة تقاعد النقابة، علماً أن النقابة تستثمر في حوالي ١٣ مشروعاً بحجم استثماري يقارب ٤ مليارات ل.س، من أهمها مشاركة مركز بحوث الطاقة في إنشاء محطة دير عطية، كما أن النقابة في صدد اختيار الدراسات الفنية لإقامة معمل لمستلزمات الأبنية مسبقة الصنع.

في السياق كشف كتاب حكومي، حصلت الوطن على نسخة منه، عن أن قانون التعاون السكني المعدل في طور استكمال المراحل الأخيرة لإصداره، بحيث عالج المسألتين الرئيسيتين اللتين يعاني منهما الاتحاد التعاوني السكني وهما توزيع الأراضي وأسس الحصول على القروض، إضافة إلى مسألة إحداث صندوق التعاون السكني، مع إمكانية حل مشكلة الشح الحالي في الأراضي المتوافرة من خلال منح الاتحاد إحدى مناطق السكن العشوائي للعمل على تطويرها كمنطقة تطوير عقاري.

هذا ويعاني الاتحاد التعاوني من مسألة إلزامه بإيداع أمواله غير المستثمرة لدى المصرف العقاري في الحساب الجاري من دون أي فوائد، ومن مسألة تجاهل بعض الجهات العامة الإعفاءات من بعض الرسوم التي منحها له قانونه وإلزامه بدفعها، كما يعاني من عدم إمكانية شرائه للآليات اللازمة لعمله سواء عن طريق الاستيراد أو من السوق المحلية، إضافة إلى معاناة بعض جمعيات الاصطياف التي اشترت أراضي خارج المخططات التنظيمية من عدم حصولها على التراخيص اللازمة لغاية تاريخه.

في الغضون، كلف رئس مجلس الوزراء عماد خميس، وزير الأشغال العامة والإسكان بالتنسيق والتواصل لوضع خطة ورؤية تطويرية جديدة لها تنسجم مع المرحلة المقبلة، والتنسيق مع نقابة مقاولي الإنشاءات لإعادة تصنيف شركات الإنشاءات التابعة لها وفق أسس مدروسة، إضافة إلى التنسيق مع وزارة النفط ونقابة المقاولين لوضع الآلية اللازمة لتأمين مادة المازوت اللازمة لأعمالهم التي يقومون بها لمصلحة جهات القطاع من خلال بطاقة ذكية مؤقتة أثناء فترة تنفيذ المشروع.

كما أكد خميس ضرورة معالجة وضع جمعيات الاصطياف وحل جميع مشاكلها بالتنسيق مع رئيس الاتحاد التعاوني السكني، إضافة إلى منح الوزارات مهلة محددة لفسخ عقود المشاريع المتوقفة لكونها في مناطق ساخنة، وعرض حالات من هذه العقود على مجلس الوزراء لإقرار ما يلزم بشأنها، والتنسيق مع وزيري الكهرباء والمالية لدراسة تعديل نظام الاستثمار في قطاع الكهرباء في شقه المتعلق بالرسوم المفروضة على رخص البناء.

➤ مهلة لفسخ عقود المشروعات المتوقفة لكونها في مناطق ساخنة.. وبطاقة ذكية مؤقتة لتنفيذ المشروع

➤ إعادة تصنيف شركات الإنشاءات وفق أسس مدروسة

٤٠٠ معلمة من رياض الأطفال في الاتحاد النسائي «المنحل» ينتظرن قرار رئيس الحكومة

طرطوس: الوطن

رغم مضي عدة شهور على صدور المرسوم التشريعي رقم /١٦/ لعام ٢٠١٧ القاضي بحل الاتحاد العام النسائي لا يزال وضع نحو ٤٠٠ معلمة من معلمات رياض الأطفال التي كانت تابعة للاتحاد من دون حلّ خلافاً للمرسوم الذي قضى في مادته السادسة بأن تحل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل محل الاتحاد العام النسائي بكل ما له من حقوق وما عليه من التزامات وأن يستمر العاملون المؤقتون والمتقاعدون بأوضاعهم وأجورهم نفسها وأن يصدر رئيس مجلس الوزراء قرارات التعيين خلال ستة أشهر(أي قبل ٢٤-١٠-٢٠١٧ كون المرسوم صدر في ٢٣-٤-٢٠١٧).

وضمن هذا الإطار راجع مكتب الصحيفة بطرطوس عدد من المعلمات اللواتي عملن في اتحاد طرطوس على مدى ١٥ عاماً وتحدثن باسم زميلاتهن في طرطوس وفي بقية المحافظات وقلن: نصت المادة رقم (٦) بأن تحل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل محل الاتحاد العام النسائي بكل ماله من حقوق وما عليه من التزامات ويستمر العاملون المؤقتون والمتعاقدون بأوضاعهم وأجورهم نفسها.

وفي الشهر الثامن من هذا العام ٢٠١٧ طلب إلينا كمتعاقدات تقديم أوراقنا الكاملة بغاية تثبيتنا وتم رفع الأوراق إلى المكتب التنفيذي عن طريق المكتب الإداري بطرطوس وحتى الآن مازال وضعنا معلقاً ولا نعرف النتيجة علماً أن رئيس مجلس الوزراء وافق على إعادة تعيين فقط المثبتين ومن لهم مهام قيادية وتم توزيعهم على دوائر الدولة في طرطوس وغيرها (حسب محافظة كل واحد)وحتى تاريخ هذه الشكوى لم يصدر أي قرار بشأننا تطبيقاً للمرسوم رغم أننا أصحاب أسر وبأمس الحاجة للعمل ولدينا قدم في العمل لا يقل عن خمسة عشر عاماً.... ونحن من شهور لم نتقاض أي أجر بسبب إغلاق الرياض وتسليم المباني إلى فرع حزب البعث العربي الاشتراكي بطرطوس عكس ما ورد في المرسوم مع ملاحظة أن الرياض التجريبية لم يتوقف العمل بها في الريف.

وأضفن: قضينا أكثر من ١٥ عاماً في هذا المجال وكنا نعمل بتفان وجهد كبيرين ونعمل على استقطاب أعداد كبيرة من الأطفال في رياضنا وكان عملنا من أكثر أعمال الاتحاد النسائي الناجحة وذات مردود مادي قوي للاتحاد وأعمالنا تشهد على ذلك.

بين الوزارة والرئاسة

ومتابعة لهذه القضية اتصلنا مع رئيسة الاتحاد العام النسائي(السابقة) رغداء الأحمد فأكدت أحقية تلك المعلمات وأكدت أن قضيتهن بين الوزارة ورئاسة مجلس الوزراء بانتظار إصدار القرارات اللازمة بشأنهن.. وتمنت ألا يطول الأمر بسبب أوضاعهن الصعبة وحاجتهن للراتب.

كما اتصلنا بوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريمة القادري فأوضحت أن الوزارة تعمل على معالجة أوضاعهن في ضوء إلغاء رياض الأطفال التي كانت تابعة للاتحاد النسائي أي عدم بقاء البنى التحتية التي كن يعملن بها ومن ثم لابد من إيجاد حل يتضمن تنظيم عقود سنوية معهن وتحديد مراكز عملهن في أماكن يستفاد منهن فيها تابعة للوزارة أو خارجها.

ارتفاع الحمولات ٥٠ بالمئة في حلب و١٠٠ بالمئة في بعض مناطق حمص

مدير كهرباء حمص لـ«الوطن»: ١٠٠٪ حالة سرقة خلال ٢٠١٧

قصي المحمد

يبدو أننا ما زلنا في بداية الطريق للدخول في فصل الشتاء، إذ ظهرت استهلاكات كبيرة في قطاع الكهرباء وتضاعفها في بعض المحافظات وزيادة الحمولات إلى أكثر من ٥٠ بالمئة في أغلبها، ما أعلن لجميع المواطنين دخولهم لبرنامج التقنين الذي تجاهلت الوزارة الحديث عنه مسبقاً، إلا أن الواقع فرض نفسه حالياً.

مدير الشركة العامة لكهرباء حمص مصلح حسن أكد لـ«الوطن» أن المحافظة تشهد نوعاً من الاستقرار في برنامج التقنين والذي ينظم بـ٣ ساعات تغذية مقابل ٣ قطع بالتناوب بين الأحياء الحمصية، مبيناً أن المناطق المأهولة في حمص جميعها مغذاة بالكهرباء، باستثناء تجمعين «جورة الشياح، البياضة» ويتم العمل الآن على تغذيتهما.

وكشف مدير الكهرباء عن ارتفاع الحمولات على مراكز التحويل خلال الفترة الأخيرة إذ وصلت إلى ١٠٠ بالمئة في بعض الخطوط وما تبقى ٥٠ بالمئة زيادة استهلاك نتيجة اعتماد المشتركين على الكهرباء في التدفئة.

وبين حسن عدد الضبوط التي تم تسجيلها في المحافظة والبالغة ٢١٠٠ ضبط أغلبها كانت استجراراً غير مشروع ٩٠ بالمئة منها في مناطق معينة فيها أعداد كبيرة من المهجرين، إلا أن المحافظة بالمجمل الظاهر أن السرقات فيها قليلة جداً نتيجة المتابعة المستمرة والتزام المشتركين، موضحاً أن الضبوط المنظمة هي إيجابية كعدد بالمقارنة مع الجولات المكثفة للمكلفين بالمراقبة.

وأشار إلى أن حمص مع الأيام القادمة ستحقق نوعاً من الاكتفاء والتحسن الكبير نتيجة إعادة تأهيل محطة حديقة الشعر واستثمار محطة تحويل البعث، لافتاً إلى وجود أكثر من ٦٠٠ ألف مشترك في المحافظة مبيناً أن ٣٥ بالمئة خارج الخدمة حالياً.

وبدوره أكد مدير الشركة السورية لكهرباء حلب محمد صالح لـ«الوطن» عن إجراء دراسات تفصيلية لإعادة تغذية جميع مناطق المحافظة للريف من جديد وذلك بعد تحرير الكثير من المناطق من الجماعات الإرهابية المسلحة، معلناً الصالح أنه خلال عام ٢٠١٨ ستكون حلب وريفها (منورة) بالكهرباء مبيناً أن المحافظة تحتاج إلى مصادر أخرى للتغذية وخاصة بالتزامن مع ازدياد عدد المنشآت الصناعية فيها ما سيدفع إلى التوسع في مراكز جديدة.

وأشار الصالح إلى أنه خلال الشهرين السابقين منذ تشغيل خط التوتر العالي ٢٣٠ للمحافظة سجلت المحافظة أكثر من ٦٠٠ ضبط مخالف فقط رغم تعطش الكثير من المواطنين للكهرباء وذلك نتيجة الاستجرار غير المشروع، مؤكداً أنه يومياً يتم تنظيم ضبوط جديدة، مضيفاً لاحظنا ارتفاعاً واضحاً للحمولات على الشبكة خلال الفترة الماضية التي وصلت ٥٠ بالمئة تقريباً، مبيناً أن ذلك يعود إلى الاستهلاك غير الاسترشادي من قبل المواطنين واستخدام الأدوات الكهربائية للتدفئة ما يترك أضراراً كبيرة على الشبكة. وأشار الصالح إلى أن المحافظة تغذي وفقاً لساعات تقنين ٣/٣ يومياً، إلا أنها تنخفض إلى ساعتين ونصف خلال فترة الذروة، من الساعة ٤-١٠ مساء مشدداً على ضرورة التزام المشتركين خلالها بتخفيض الاستهلاك.

وأضاف الصالح: من الممكن خلال الأيام القادمة العمل على تأمين مصدر جديد يغذي المحافظة ويمكن أن يكون من محطات توليد الكهرباء على سدي الفرات وتشرين واللذين يشكلان رافداً كبيراً للريف الشمالي الشرقي والشرقي والذي يمكن أن يؤمن أيضاً خط توتر عالٍ يوفر الزمن والجهد لتغذية المنطقة.

> إمكانية تأمين مصدر جديد يغذي المحافظة خلال أيام

نقص مصرفين في درعا

درعا - الوطن

وقف المكتب التنفيذي لاتحاد عمال درعا خلال اجتماعه أمس مع نقابة المصارف والتجارة والتأمين ولجانها النقابية على واقع العمل في الدوائر المعنية بها. وتم التأكيد على ضرورة تسديد ديون التأمينات الاجتماعية البالغة نحو ٨ مليارات ليرة سورية لتمكينها من سداد رواتب المتقاعدين البالغة شهرياً نحو ٣٠٠ مليون ليرة، وتأمين وسائط نقل لعمال مديرية المالية على حساب الدائرة لرفع عبء الأجور الباهظة التي تأكل أكثر من نصف الراتب وبما يمكن من وصولهم ومغادرتهم للعمل في الأوقات المحددة وتالياً إنجاز العمل المطلوب وعدم تأخير المراجعين.

إضافة إلى الحاجة لتثبيت العاملين على الفاتورة في المديرية المذكورة خاصة وأن بعضهم له خدمة تقارب ٢٠ عاماً، وسد النقص الحاد في الكادر الوظيفي للمصارف والذي يتسبب في ضغط وتأخير العمل، كما تم التطرق إلى مشكلات التأمين الصحي من حيث رفض وصفات العمال والروتين الممل بإجراءاته، وعدم حصول عمال المؤسسة السورية للتجارة على أي طبابة أو تعويضات، والحاجة إلى مقر لمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك لكون المكان الحالي لا يلبي الحاجة.

وأشار رئيس اتحاد عمال درعا أحمد الديري ورئيس نقابة عمال المصارف حسن الشبلاق إلى أن مجمل قضايا العمل والعمال المحقة محط اهتمام ومتابعة مع الجهات المعنية من أجل معالجتها وفقاً للإمكانات المتاحة، وشددا على استمرار بذل المزيد من الجهود لزيادة دوران عجلة الإنتاج وأداء الخدمات للمواطنين بأفضل مستوى ممكن.